



مقالة الرأي

القوة والديمقراطية: بين مكر الليبرالية وجموح الشعبوية في النموذج الأمريكي

أحمد حسن



تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

14 تشرين الثاني 2024

مداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهود الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإلكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم



تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادتها نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبى بالضرورة، الراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الإلكتروني www.rewaqbaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الإلكتروني: info@rewaqbaghdad.org

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامة

صفحة الإنستغرام: RewaqBaghdad

قناة اليوتيوب: Rewaq Baghdad



القوة والديمقراطية: بين مكر الليبرالية وجموح الشعبوية في النموذج الأمريكي

أحمد حسن

باحث وأكاديمي



عاد دونالد ترامب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، وجاءته التهاني من أرجاء العالم، من زعماء الديمقراطيات إلى رؤساء الأنظمة الدكتاتورية. وتهافتوا بالثناء، ليس فقط تعبيراً عن التهنئة، بل اعترافاً بموقعه الجديد الذي أثار جدلاً عميقاً في أوساط السياسة العالمية. وقد نشر إيلون ماسك على منصته "إكس" صورة وهو يؤدي التحية للعلم الأمريكي، ثم لحقه ترامب بنشر صورة لمنافسته كامالا هاريس مع تعليق يقول: "وأخيراً، لقد رحلت عنا للأبد". جاءت هذه الأفعال كرمزٍ لـ "هزيمة ساحقة لليبرالية وقيمها في أمريكا"، وما كان من داعمي الليبرالية في أوروبا إلا أن تلبّسهم الحزن، من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحزبه، إلى رئيس وزراء بريطانيا ورئيس الوزراء الكندي، حيث شعروا وكأن أعمدة النظام العالمي الليبرالي تتصدع وتهوى.

إن الليبرالية الحديثة التي بشر بها قادتها، كما يقول المفكر جان جاك روسو، "لا تعدو كونها عبودية بوجه أكثر أبهة"، فهي وإن تدّعي تحرير الإنسان، إلا أنها تحوله إلى مجرد رقم داخل منظومة رأسمالية صارمة، تنظر إلى الإنسان من خلال قيمتها المالية والاقتصادية، وتسعى إلى توظيف قضايا المناخ كأداة لتكريس هيمنتها العالمية. إنهم، كما يقول الفيلسوف هربرت ماركوز، يحاولون "تدجين الطبيعة والإنسان في الوقت ذاته، لتطويعهم لخدمة مصالحهم".

ورغم ذلك، أفرزت عودة ترامب ونزعته الشعبوية، تحدياً لهذه الليبرالية المتسلطة. فالشعبوية التي يتبناها، رغم معارضتها لقيم الديمقراطية التقليدية، تفتح باباً آخر لإعادة هيكلة المجتمع وفق إرادة شعبية أكثر استقلالاً، ولو كان ذلك عبر النزوع إلى القوة والانتقام. كما يقول نيتشه: "القوة هي الحق حين تضيق الحقائق"، فتأتي الشعبوية وكأنها قوة تهدف إلى هدم النظام القائم دون أي رادع، ولا تخشى، بل تتباهى باستخدام وسائل تثير حفيظة الفكر الحر.

وفي ذلك كله، يبقى السؤال الأكبر: هل يمكن للشعبوية أن تعيد للعالم نظاماً أكثر إنسانية وعدالة؟ أم أنها تفتح أبواباً لمجتمع يزرع تحت وطأة النزاعات والأهواء وحكم الدكتاتوريات الساحقة؟ إن في ذلك مجادلة فلسفية لا تنتهي، لكن الحقيقة الواضحة أن الليبرالية نفسها قد أساءت استخدام مفاهيم حقوق الإنسان، حتى باتت تتخذ منها سلاحاً لتقويض إرادات الشعوب.

أتذكر زيارتي للعاصمة الأمريكية واشنطن في ربيع عام 2019، حيث دُعيت للمشاركة في برنامج "إدوارد مورو للصحفيين". كانت غايي الغوص في أعماق الديمقراطية الأمريكية، تلك التي يُروج لها كنموذج مثالي للحكم والحرية، لكن ما وجدته هناك أثار في نفسي تساؤلات كثيرة، حيث أدركت أن القيم التي تُرفع شعاراتٍ لا تعني بالضرورة الالتزام بها. وفي نقاشاتي مع المسؤولين، تجلّى لي أن الديمقراطية الأمريكية ليست سوى غطاء لمصالح ذاتية، ويصدق هنا قول الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، حين قال: "كل نظام قائم على القوة يقتضي الإخفاء والتبرير".

في لقاء من تلك اللقاءات التي تمتلئ بالوعود والتصريحات الفخمة، كان من المقرر حضور وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، لكنه غاب، وأرسل من ينوب، فدخل بديله شامخاً، متوشحاً ثوب الفخر بما سماه "الإنجازات الأمريكية" في العراق، واصفاً إياها كأنها قدوة للديمقراطية ومانار للحرية. بيد أن في كلماته، إنصافاً لعنجهية باطنة، كأنه يريد لنا أن نتلقف تلك "الإنجازات" بإذعان وامتنان، دون تفكير أو تساؤل.

ولما سُئل عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، بدأ كلماته بتردد، فقال بشيء من التبرير الغريب: "القوة هي السبيل الوحيد لإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان". وكأن الديمقراطية قد أضحت غرساً لا ينمو إلا إذا سقته يد السلطة المطلقة. وهنا، تساءلت في نفسي: أيمن حقاً أن تقوم الديمقراطية على قاعدة من السطوة والإكراه؟ أليس هذا النموذج الأمريكي سوى وسيلة لفرض الهيمنة تحت ستار الحقوق والحرية؟

ويطيب لي أن أستذكر هنا قول الفيلسوفة الألمانية حنة آرندت، إذ قالت: "الحرية لا تعني العيش في ظل نظام ديمقراطي فحسب، بل هي القدرة على التفكير والتصرف بحرية". فما شهدته في العراق يعكس صورةً باهتةً، بل مؤلمة، لهذا التطبيق المُدعى للديمقراطية، التي جلبها الغرب كحزمة مزركشة، لامعة، لكنها جوفاء. إذ كانت برامج "تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان" أشبه بعلف يلقيه السيد أمام قطيع، زاعماً أنه يسد حاجته، بيد أنه لا يحتوي سوى القليل من القيم والمعنى، كقطعام مغلفٍ بعناوين براقة، وما هو إلا هزيلٌ كاذب.

إن هذا الأسلوب يذكرني أيضاً بقول ميشيل فوكو، الذي رأى أن "السلطة ترتدي قناع الحقوق حين تقتضي مصلحتها، وتجرد نفسها منه حين لا يفيد". ففي العراق، لم تكن الديمقراطية الموعودة سوى قيدٍ آخر. فقد أغدق العراقيون بكلماتٍ منمقة كـ "الحرية" و"العدالة" و"حقوق الإنسان"، دون أن يُتاح لهم تذوق تلك المعاني تذوقاً حقيقياً، فكانت، كما وصفها الجاحظ في حديثه عن المدعين، "عظيمة في اللفظ، هزيلة في المعنى"، فكيف ينخدع بها من أعمل فكره ونظر بعين التبصر؟

في هذه التجربة القاسية، تتجلى أمامنا وجوه الديمقراطية التي ألبست ثوباً برّاقاً لا يخفي في بطنه إلا خواءً وضحالة. فحين دخلت قوات تحرير العراق، تحولت إلى قوات غازية لا تُحسن إلا الفوضى، إذ لم تكثرث للغنائم التي نُهبَت ولا للخراب الذي عمّ البلاد، فكانها جاءت لترينا عجزها عن ضبط البلاد أكثر من قدرتها على حمايته. فقد وقفت القوات الأمريكية في مشاهد الفوضى مشدوهة، بينما كان المخربون ينهبون المؤسسات الحكومية على مرأى الجميع، فكانما كان الهدف أن يُرى الشعب العراقي في عين العالم بمظهر مشوه ومهزوز، يستحق العطف بدلاً من الاحترام.

ثم جاءت مشاهد أخرى أشد قسوة، حيث كان الجنود الأمريكيون يرون بأعينهم ما يرتكبه الإرهابيون من مجازر وتفجيرات، لا تحركهم إلا نظرات عابرة، وكأن الحرب على الإرهاب باتت تُخاض بوسائل لا تعكس أدنى قدر من القيم الإنسانية، بل تشبه همجية توماس هوبز حينما قال: "إن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان".

تلك هي الحرب التي قالوا إنها من أجل الحرية، فإذا هي تزهق الأرواح دون تمييز، وتدمر ملامح الدولة التي زعموا أنهم جاؤوا لحمايتها.

وأما قوانين بول بريمر، الحاكم العسكري الذي أنيطت به مهمة "الديمقراطية الأمريكية"، فقد أسهمت بشكل كبير في تفكيك المجتمع، إذ جاءت تلك القوانين لتقويض التماسك الاجتماعي والشعور بالمصير المشترك، فبدلاً من أن تُعلي من شأن المواطن، جعلته أضعف من أن يتخذ قراراً حراً، وأصبح النظام السياسي والاقتصادي خاضعاً لتلك القوة المهيمنة، التي لا تُراعي سوى مصالحها. وهنا يتجلى قول الباحثة الألمانية حنة آرندت: "السلطة التي تسعى لفرض النظام دون أن ترفع من شأن الإنسان هي سلطة عبودية، لا تحررية".

ومشاريع التنمية التي طُرحت كأملٍ لحياة أفضل، كانت هي الأخرى وعوداً براقاً بلا مضمون، إذ زعموا أنهم يهدفون إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، إلا أن هذه المشاريع سرعان ما توقفت، أو أُديرت بأسلوب سطحي لا يقيم للتنمية الحقيقية وزناً. فقد أنشئت مراكز تعليمية وصحية سرعان ما تحولت إلى مبانٍ مهجورة، كأنها واجهاتٌ أمام المجتمع الدولي، لا خطوات صادقة نحو بناء مجتمع متكامل.

وفي مجال إعادة الإعمار الاقتصادي، كانت المشاريع تُمنح لشركات أمريكية وأجنبية بأموال طائلة، وكانت التنفيذيات إما بطيئة أو ناقصة. وكان الهدف من الإعمار لم يكن سوى ملء جيوب تلك الشركات على حساب الشعب العراقي، الذي ظل يُحمل عبء الكلفة دون أن يرى تحسناً ملموساً في حياته اليومية. فهنا، يتجلى قول الفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي، إذ يقول: "إن الاستعمار الجديد يتبنى شعارات الحرية، لكنه لا يعدو كونه وجهاً للاستغلال الاقتصادي".

أما النظام السياسي، الذي يتبجح به الأمريكيون بأنه معلّم للديمقراطية، فقد أسهم في تعزيز حكم العائلات والطبقات المهيمنة، مما حوّل العراق إلى بلد يعاني من فراغ ثقافي وهوياتي، وأصبح واحداً من أفقر وأفسد البلدان، يعاني مواطنوه من تدني مستويات الأمان والعيش الكريم. فأى ديمقراطية تلك التي يجعلون منها وسيلةً لإذلال الشعب وتضعيفه؟ وأي تداول سلمي للسلطة زُعم أنه قد استقر في العراق؟ وهل حقاً لدينا حرية الصحافة التي تبشّر بها الجمعيات الأمريكية، أم أن الأمر لا يعدو كونه حيلة لتجميل صورة.

إن هذه الوقائع تُلقى في أذهاننا تساؤلاتٍ عميقة عما إذا كانت تلك الأفعال محض صدفة أم تدبير مقصود، حُبكت خيوطه لإظهار الديمقراطية وحقوق الإنسان في شكلها المضلل. فالعراقي اليوم، وقد شهد ويلات تلك "الوعود الديمقراطية"، بات ناقماً على كل شعار يُرفع باسمه، مشككاً في صدقه، ومتسائلاً إن كانت غايته حقاً تكريس الحقوق أم ترسيخ الهيمنة. وكما قال الفيلسوف الألماني جيريمي بنتام: "الديمقراطية ليست مجرد نظام للحكم، بل هي تعبير عن الإرادة الشعبية". وهنا، يبدو أن الإرادة الشعبية العراقية قد أغرقت عمداً في بحر القوة والرياء، حتى بات من الصعب على المواطن استعادة الثقة في أي مشروع ديمقراطي يتبنّاه الخارج.

تظل التجربة العراقية مثلاً يُدَمِّي الفؤاد، وتستلزم النظر بعينٍ نافذة، لفكِّ شباك الأوهام التي نسجتها تلك التدخلات. وكما وصفها علي الوردي، فهي "صورة معكوسة للديمقراطية"، ديمقراطية ظاهرها الحرية وباطنها التسلُّط، استُخدمت كشعارٍ لاحتلال الأوطان وإضعاف الشعوب. وفي هذا السياق، يشير المفكر الأمريكي هوارد زين إلى أن "التدخل الخارجي غالباً ما يختبئ وراء قناع الديمقراطية"، مبيِّناً أن الهدف الخفي هو في أغلب الأحيان إخضاع الشعوب لا تحريرها.

ومن الدروس التي علينا استخلاصها من هذه التجربة، هو أن استثمار القيم النبيلة كالديمقراطية وحقوق الإنسان كأدوات للهيمنة، ليس إلا لوناً من ألوان النفاق السياسي، يبرق في عيون البسطاء ولا يحمل من الحقيقة شيئاً. علينا أن نعيد النظر في تلك المفاهيم التي يُحاول البعض جعلها حقائق بديهية، بينما هي في حقيقتها وسائل تخفي وراءها رغبات السيطرة والإخضاع. إنها كما وصفها الوردي "قيمٌ بَرَّاقة لكنها خالية من الروح"، إذ تبدو كعُلفٍ تُقَدِّمه القوى الكبرى، كمن يُلقِي بالفتات لمستضعفٍ ليسكت، دون أن يُشبع حاجته إلى الكرامة والاستقلال.

إن الديمقراطية الحقيقية ليست مجرد شعارٍ خُطِبَ به في المؤتمرات، بل هي آمال تتطلع بها الشعوب إلى العدل والحرية. وكما قال إدوارد سعيد، "على الشعوب أن تكون يقظةً إزاء كل ما يُقدَّم لها على أنه قيمٌ حضارية، فقد يكون في كثير من الأحيان ثوباً جديداً للاستبداد". وحرىً بالعالم، والعراقيون منهم، أن يبحثوا في كيفية إعادة بناء التصورات حول الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، تلك المفاهيم التي عُبِثَ بها في تجربتهم حتى كادت أن تفقد معناها الحقيقي.

وهكذا تُظهر لنا التجربة العراقية بجلاء، كيف تُستغل تلك المفاهيم النبيلة لتحقيق غايات من الهيمنة والسيطرة، فترك الشعب العراقي يعاني الفوضى، ويُعاني من غياب أبسط مقومات الحياة الكريمة، تحت غطاء تلك الديمقراطية. فلنتفكّر إذن، ولنُخصَّص بعمق، لنرى كيف نعيد بناء مجتمعاتنا الحرة والعادلة بعيداً عن أيدي من يتشدقون بالديمقراطية، وهي في قلوبهم ليست سوى وسيلة لاستعمار من نوع جديد.